الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١١/٣٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان ..... (إستونيا)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-61092 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٤٥

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع) (A/61/307)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر ١٩٩٧-٢٠٠٦** (تابع) (A/61/308)

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية** (تابع) (A/61/305)

١ - **السيد شولفينك** (المدير، شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر (A/61/308)، الذي يعرض نظرة شاملة مقتضبة عن الصلة بين اليوم الدولي وحقوق الإنسان؛ ويبحث فائدة نهج حقوق الإنسان كوسيلة للحد من الفقر؛ ويستعرض الاحتفال باليوم الدولي في جميع أنحاء العالم.

٢ - وركز السيد شولفنيك، فيما يتعلق بنتائج الاستعراض، على فرصة تعزيز الحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة وأهمية اشتراك الناس الفقراء أنفسهم. فهذا الاشتراك يمكّن الناس الفقراء بمنحهم منبرا يستطيعون فيه التعبير عن همومهم. وإشراك الناس الذي يعيشون في فقر في جميع الجهود المتعلقة بالقضاء على الفقر هو رسالة هامة ينبغي تكرارها على مدار السنة.

٣ - وخلص التقرير إلى أن الاحتفال باليوم الدولي يمكن أن يكون نقطة تجمع هامة بالنسبة للحملات الوطنية والعالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدفا القضاء على الفقر والجوع. فقد أوصى التقرير، في جملة أمور، بتعميم حقوق الإنسان في مناقشات التنمية كوسيلة رئيسية في مجال القضاء على الفقر؛ كما ينبغي أن يكون اليوم الدولي يوما وطنيا للعمل يشترك فيه جميع المواطنين وأصحاب المصلحة؛ كما ينبغي أن يكون اشتراك الناس الذي يعيشون في فقر محور الاحتفال باليوم الدولي، كما ينبغي بذل جهود خاصة لضمان إشراك أكثر المجموعات انعزالا.

٤ - ثم تناول تقرير الأمين العام عن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥ (A/61/307)، الذي يصف الجهود الوطنية ويسلط الضوء على الأنشطة والوقائع الرئيسية المضطلع بها على المستوى الدولي بالشراكة مع مختلف الجهات الفاعلة.

٥ - ويلاحظ التقرير أن السنة الدولية قد ساهمت بشكل ملموس في رفع الوعي العام العالمي بشأن الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة كوسائل هامة للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فأكثر من ٦٠ بلدا أنشأت لجانا وطنيا وانضم أكثر من ١٠٠ بلد إلى الجهود العالمية المبذولة لتعزيز برامج تمويل المشاريع الصغيرة. كما تم تنظيم أكثر من ٣٠٠ مؤتمر ومنتدى وغيرها من المناسبات للاحتفال بالسنة الدولية وتعزيز المناقشات بشأن كيفية تحسين الحصول على الخدمات المالية السليمة بالنسبة للناس الذين يعيشون في فقر.

٦ - وكانت المبادرة الهامة في السنة الدولية التقرير المقدم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والمعنون ''بناء قطاعات مالية منفتحة من أجل التنمية''، الذي يعالج التحديات الماثلة أمام بناء قطاعات مالية منفتحة ويكون بمثابة وسيلة لواضعي السياسات.

٧ - وفي هذه الأثناء، كانت النتيجة الهامة للسنة الدولية إنشاء فريق مستشاري الأمم المتحدة المعنيين بالقطاعات المالية المنفتحة، الذي يضم حوالي ٢٠ عضوا، بما في ذلك كبار الموظفين من عدد من المؤسسات المالية الرائدة في القطاع الخاص، والحكومات، والمصارف المركزية،

والوكالات الإنمائية، ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة وغيرها من مقدمي الخدمات المالية، ومؤسسات بريتون وودز، والمجتمع الأكاديمي. وفي حين سيتابع الفريق العديد من جوانب المبادرات المتخذة خلال السنة الدولية، فإنه سيشدد ويركز على تشجيع ودعم ورصد التقدم العالمي المحرز في إنشاء قطاعات مالية منفتحة.

٨ - وأخيرا، فإن في منح جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦ للأستاذ محمد يونس ولمصرف جرامين هو اعتراف بالدور الذي يمكن أن تؤديه القروض الائتمانية الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة في تحسين حياة الفقراء في كل مكان والإيحاء لكل شخص بأن يبني على منجزات السنة الدولية.

٩ - **السيد دي جروت** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)): قال إن اليونيدو تركز حاليا، كما أوضح المدير العام لليونيدو بالتفصيل في الجلسة الثالثة والعشرين، على ثلاث أولويات مواضيعية وهي: التخفيف من حدة الفقر من خلال أنشطة إنتاجية؛ وبناء القدرة التجارية؛ والطاقة والبيئة. وكان التركيز في كل موضوع من هذه المواضيع على نواحي القوة والخبرة الخاصة بالمنظمة.

١٠ - ولضمان تلبية الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء بطريقة شاملة، تعمل اليونيدو بشكل وثيق مع المنظمات التي تتمتع بولايات تكميلية، بما فيها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة مرفق البيئة العالمي، والأمانة العامة للصندوق المتعدد الأطراف المعني بتنفيذ بروتوكول مونتريال. كما وقّعت مؤخرا على مذكرة مع منظمة الأغذية والزراعة تشمل أنشطة مشتركة في مجال التجهيز الزراعي والغذائي، والوقود البيولوجي. وسيوفد موظفو اليونيدو إلى روما للتعجيل بتطوير تلك الأنشطة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

١١ - وأضاف قائلا إن الشراكات عنصر هام في استراتيجية اليونيدو، بما فيها تعزيز الشراكة بين بلدان الجنوب والتعاون الوثيق مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD).

١٢ - **السيد مالي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن القضاء على الفقر ضرورة أخلاقية تستحق الاهتمام المتواصل من الأمم المتحدة وجميع أعضائها. وفي حين أن نطاق هذا التحدي يبدو مخيفا، فهناك بلدان كثيرة قد حققت نجاحا في هذا المجال. إذ من الممكن تحويل حلقات الفقر الشريرة إلى حلقات خيّرة من النمو والازدهار.

١٣ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام عن الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر (A/61/308) قد ربط عدم توفر الحقوق بدوام الفقر. وفي حين أن وفده قد يبحث بعض تعاريف الحقوق وما يتصل بها من استنتاجات، فإن المحصلة هي أن القضاء على الفقر هو أمر معقد ينطوي على التفاعل عبر الوقت بين سياسات حكومية كثيرة في مجالات مختلفة وبين التصرفات والقرارات الصادرة عن الأفراد والأسر والأعمال التجارية، وكل ذلك إزاء خلفية متغيرة من الأحوال الاقتصادية. كما يتعلق القضاء على الفقر بزيادة الإنتاجية من خلال تراكم رؤوس الأموال والمهارات. وهذا ما يتعارض بشكل واضح مع وجهة النظر القائلة بأنه في الإمكان القضاء على الفقر ''بدفعة كبيرة'' من عمليات النقل في البداية، من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإن بلده لا يتقاعس عن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية حيثما يكون ذلك مناسبا، كما يتضح ذلك من سجله الذي ازدادت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية ثلاثة أضعاف تقريبا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

١٤ - وتابع كلامه قائلا إن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ قد بحث الحق في العمل المجدي و ''العمل اللائق''. وكان وفده قد أبرز في تلك المناسبة المساهمة الهامة المتمثلة في إيجاد العمالة بالنسبة لإنهاء الفقر. فالقدرة على العمل هي الحق في الحياة، وبخاصة بالنسبة إلى أفقر الفقراء. ولذا، فإن القضاء على الفقر هو إلى حد كبير إيجاد المشاريع والعمل. وبناء على ذلك، يمكن كسب الكثير بمجرد إزالة الحواجز التي تعيق الناس عن تحقيق إمكانياتهم. فتسجيل الممتلكات وإعمال العقود سيساعد المشاريع الصغيرة على الخروج من القطاع غير الرسمي، والحصول على التمويل، وتوليد مزيد من الوظائف. كما أن تعليم الفتيات ومنح المرأة التكافؤ في الفرص سيؤدي إلى تحسين صحة المرأة وأطفالها، وإلى نظم اقتصادية أكثر إنتاجا.

١٥ - وأكد على دور الأسواق التنافسية، التي توزع الموارد بكفاءة، وتولد الابتكار، وتقدم البضائع والخدمات، وتخفف من وطأة الأخطار. أما وجود عوامل خارجية وأسواق فاشلة فهو أمر ثابت. بيد إن الأسواق أخفقت، في معظم الأماكن التي ينتشر فيها الفقر المدقع، بسبب أن الحكومات لم تسمح لها بالنجاح. فالقضاء على المناقشات المتعلقة بالأسواق لا يبشر بالخير بالنسبة للقضاء على الفقر.

١٦ - **السيد شولفينك** (المدير، شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن القضاء على الفقر هو فعلا أمر معقد وإن تنسيق السياسات هو أمر هام. وأشار إلى أن القضاء على الفقر كان قد نوقش في اللجنة الثانية ولكن ليس في اللجنة الثالثة، فأكد على الحاجة إلى تحسين دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإلغاء الفاصل المصطنع القائم بينها حاليا.

١٧ - **السيد خضري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إنه في حين أن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) قد أدى إلى زيادة الوعي لطبيعة الفقر، وزيادة الاعتراف بالصلات الأصيلة القائمة بين القضاء على الفقر والسلام العالمي، وتعزيز الشراكة العالمية، فما برح القضاء على الفقر التحدي الرئيسي الذي يواجهه العالم، حيث يكابد أكثر من بليون شخص الفقر المدقع.

١٨ - وقد ساهم عمل الأستاذ أمرتياسن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٩٨، في إحداث تحول هام في المعايير نحو مفهوم للفقر والتنمية متعدد الأبعاد. ففي حين أن التنمية كانت تُقاس في السابق من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد والفقر كان يقاس من حيث انعدام الدخل لا غير، توصف التنمية البشرية في الوقت الحالي من حيث توسيع القدرات البشرية القيّمة، مع التأكيد بشكل رئيسي على الحقوق والحريات الفردية.

١٩ - فمحاربة الفقر هي ضمان أمن الإنسان. وهذا يعني حماية حريات الناس الحيوية من التهديدات الناجمة عن الحرمان والنكسات الاقتصادية والأمراض وتمكينهم من التصدي لهذه الأخطار. وهذه هي مهام أية دولة جيدة الحكم. فالقضاء على الفقر هو محور الاستقرار والسلام العالميين.

٢٠ - وكما أُكد في تقرير الأمين العام عن الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر (A/61/308)، تم الاعتراف بنهج حقوق الإنسان بالنسبة للحد من الفقر وتنفيذه على الصعيد الدولي. فهو يصل الحد من الفقر بالمسائل المتعلقة بالالتزام، بدلا من الرعاية الاجتماعية أو الأعمال الخيرية، ويُجبر واضعي السياسات على تحديد أكثر الناس ضعفا وتنفيذ

استراتيجيات مناسبة لمساعدتهم. لذا ينبغي أن يحظى الإعراب في التقرير عن حقوق الإنسان كوسيلة للقضاء على الفقر، باهتمام اللجنة الشديد.

٢١ - وأضاف قائلا إن أربعة وثلاثين بلدا من أقل البلدان نموا في العالم البالغ عددها ٥٠ بلدا تقع في أفريقيا، في حين يعيش ٩٣ في المائة من فقراء العالم المعدمين في شرق وجنوب آسيا وفي أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى. وبالنظر إلى أن الفقر تحدده جزئيا قدرة الأسر على الحصول على خدمات رأس المال وغيرها من الخدمات المالية الأساسية، يمكن للقروض الائتمانية الصغيرة وغيرها من الخدمات المالية أن تحسن بشكل ملموس من حياة الناس الذين يعيشون في فقر. كما أن القروض الائتمانية الصغيرة هي استثمارات حكيمة في رأس المال البشري وقد أصبحت استراتيجية رئيسية للحد من الفقر والجوع بمقدار النصف حتى عام ٢٠١٥. وهناك مجموعة متزايدة من الأدلة العملية التي تدعم وجهة النظر هذه. فالقروض الائتمانية الصغيرة، في أقل البلدان نموا، هي وسيلة فعالة للقضاء على الفقر وتمكين الناس، وبخاصة النساء. وأعرب عن سروره بوجه خاص بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦ للأستاذ محمد يونس ومؤسسته الرائدة، مصرف جرامين.

٢٢ - وتابع كلامه قائلا إن الجلسة الرفيعة المستوى لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا التي عقدت مؤخرا قد أدركت أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا ما برحت غير مستقرة وتحتاج إلى اهتمام مستمر من المجتمع الدولي وأنه من غير المحتمل أن تحقق معظم أقل البلدان نموا أهداف البرنامج ومقاصده. فالتنمية في هذه البلدان تقيدها عوامل كثيرة، بما فيها نقاط الضعف الهيكلية؛ والقدرات المحدودة؛ والهياكل الأساسية غير الكافية؛ والقدرة المحدودة على تعبئة الموارد واجتذابها، والديون الخارجية التي لا يمكن تحملها؛ والتعرض للصدمات الخارجية؛ والكوارث الطبيعية؛ والصراعات المستمرة؛ وانتشار الأمراض. ومن التحديات الأخرى النمو السكاني السريع، وازدياد التحضر، وتدهور البيئة، وتغير المناخ. كما يتطلب الكفاح ضد الفقر الحكم الجيد.

٢٣ - واختتم كلامه قائلا إن التخفيف من الفقر لا يمكن تحقيقه في عقد واحد من الزمان. فالتنمية عملية طويلة لا تحتاج إلى الإرادة والتصميم فحسب، بل تحتاج أيضا إلى الصبر وإلى قدر كبير من المرونة. فعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر قد شرع في هذه العملية ويجب ألا تخرج عن مسارها أو يُعكس اتجاهها.

٢٤ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى الاشتراك في مناقشة عامة بشأن هذا البند.

٢٥ - **السيدة فرناندبز** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة للانضمام كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما ألبانيا وصربيا، فضلا عن ليختنشتاين وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقالت إن القضاء على الفقر ما برح الهدف الأعلى في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي؛ وإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية تؤيد تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، ومنح الأولوية لأقل البلدان نموا. وأردفت قائلة إن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية قد ساعدت الاتحاد على تنشيط الجهود في سبيل القضاء على الفقر، وإن الاتحاد ما برح ملتزما بالشراكة العالمية من أجل التنمية على النحو المتوخى في الإعلان بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٢٦ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي ما برح يركز بشكل منظم على الفقر منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في ١٩٩٥، الذي حدد القضاء على الفقر والعمالة المنتجة الكاملة والاندماج الاجتماعي بوصفها التحديات الثلاثة الأهم التي يتعين التصدي لها بقصد تحقيق التنمية المستدامة، وذلك مع التأكيد على هدف توفير العمل اللائق للجميع.

٢٧ - وفي حين أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع خلال العقد الماضي قد انخفض بما يزيد عن ١٠٠ مليون نسمة، فإن العدد الإجمالي للناس الذين يعيشون في فقر مدقع قد تجاوز ١ بليون نسمة. فالحاجة تدعو إلى أن تتحمل البلدان المسؤولية الأولى عن التنمية فيها، وذلك من خلال الحكم الجيد والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر التي ينبغي أن تعالج مسائل التعليم والصحة، الهامة. كما ينبغي للمجتمع الدولي دعم هذه المساعي.

٢٨ - ولما كان العمل في الغالب هو الرصيد الوحيد الذي يملكه الفقراء والقابل للتسويق، لا بد أن تتضمن جهود الحد من الفقر الحقوق الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والانفتاح الاجتماعي والحوار، وإيجاد العمالة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومبادرات رجال الأعمال، والأهلية للعمل، مع التأكيد بوجه خاص على الشباب.

٢٩ - وهنأت المدير الإداري لمصرف جرامين في بنغلاديش وفريقه على ما قاموا به من أعمال بشأن تمويل المشاريع الصغيرة، الذي أثبت أنه وسيلة فعالة لتخليص الناس من براثن الفقر المدقع، وذلك بوضع الموارد والقوة في أيدي الملايين من الأفراد. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير المزيد من الخدمات المالية المنفتحة، بمحاكاة نموذج مصرف جرامين أو تحسينه، على سبيل المثال، وتخفيض تكاليف الخدمات من خلال الابتكارات التكنولوجية.

٣٠ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم مجموعة ريو، فأعلن عن اتفاق مجموعة ريو مع الأمين العام على أن القضاء على الفقر هو ليس هدفا إنمائيا فحسب، بل هو أيضا حق من حقوق الإنسان. وأردف قائلا إن التنمية والقضاء على الفقر، ما برحا بؤرة التركيز الرئيسية للمجتمع الدولي خلال العقد الماضي من الزمان، وبخاصة من خلال إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - وفي حين أُحرز بعض التقدم منذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية، ما برح هناك الكثير مما يتعين فعله. إذ ما برح انعدام المساواة كبيرا في توزيع الثروة بين بلدان مجموعة ريو، حيث يعيش شخص واحد من كل ٤ أشخاص بأقل من دولارين في اليوم. ويقترح البنك الدولي في تقريره المعنون، ''الحد من الفقر والنمو: الحلقات الخيرة والحلقات الشريرة''، معالجة الفقر بطريقة شاملة متكاملة، مع الاهتمام بمسائل مثل التعليم والصحة والسكن.

٣٢ - وقد كشف تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عن أن ١٨,٦ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعيشون في فقر مدقع؛ في حين أن هذا الرقم يصل إلى ٤٢,٩ في المائة في المناطق الريفية. ولما كان ٩٠ في المائة تقريبا من فقراء المنطقة المعدمين يعيشون في بلدان متوسطة الدخل، ينبغي إعادة النظر في النهج المتمثل في التركيز على البلدان الفقيرة بدلا من التركيز على الفقراء. والحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية في هذا الشأن، كما تدعو مجموعة ريو شركاءها في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم المقطوعة، بما فيها تقديم ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٣ - وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي اضطلعت بها بلدان كثيرة في مجموعة ريو في السنوات

الأخيرة إلى إحراز تقدم ملموس في استقرار الاقتصاد الكلي، وإنعاش النمو، والتناسق الدولي والتكامل الإقليمي، مع التأكيد على التحرير الاقتصادي وتعزيز النمو والحد من التضخم. كما خصصت هذه البلدان موارد للاستثمارات الاجتماعية بهدف تخفيض خط الفقر، فجمعت بذلك بين الأثر الإيجابي للنمو وبين التوزيع التدريجي للدخل.

٣٤ - وتحتاج البيئة الدولية إلى تسهيل النمو الاقتصادي المستدام، ورفع مستويات الاستثمارات، والقدرة على التنافس في الأعمال التجارية، وتقديم المساعدات المالية والتقنية، ونقل التكنولوجيا، والتدريب لمساعدة بلدان مجموعة ريو على معالجة احتياجات مواطنيها الأساسية بشكل أفضل وتحسين حياتهم ومعيشتهم. ولذا يحتاج المجتمع الدولي إلى بذل جهود منسقة متناسقة للقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية العالمية من خلال زيادة المعونة الإنمائية وتوجيهها بشكل فعال، وتحديد ودعم المصادر البديلة للتمويل، وإزالة الفاصل الرقمي، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحرير التجارة.

٣٥ - وأضاف قائلا إن وجود نظام مالي وتجاري منفتح ضروري، وذلك بالاستناد إلى معايير لا تمييزية يمكن التنبؤ بها، بما فيها ما يتعلق بالزراعة - بدون وجود أي نزعة حمائية أو إعانات مقدمة للإنتاج والصادرات. كما ينبغي للبلدان أن تبدي الإرادة السياسية الضرورية لاستئناف مفاوضات منظمة التجارة العالمية وضمان خاتمة إيجابية لجولة الدوحة الإنمائية.

٣٦ - فالكفاح ضد الفقر والجوع هو أعظم تحد أدبي أخلاقي تواجهه الإنسانية وينبغي إزاءه اتباع نهج بروح من التضامن، في إطار تحالف عالمي من أجل التنمية، ومن خلال إجراءات عملية. وفي هذا الصدد، حان الوقت لمنح مزيد من النظر للمقترحات المقدمة من بعض بلدان مجموعة ريو، مثل مبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر، والاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق إنساني دولي، والدعوة إلى إنشاء نظام إنساني عالمي جديد. واختتم كلامه قائلا إنه في حين تتجاوز التنمية الكفاح ضد الفقر، لا بد أن يبقى القضاء على هذا البلاء مؤشرا بالنسبة للجهود الجماعية المبذولة للتعجيل بالتنمية.

٣٧ - **السيد آتيبانتو** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، فقال إن هدف التغلب على الفقر هو أبعد ما يكون عن التحقيق، وإن النمو في الاقتصاد العالمي لن يكفي لدفع جهود أقل البلدان نموا في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالفقر. بلى، فإن الاختلال العالمي والفقر الواسع الانتشار هما تحديان مستمران. وأردف قائلا إن الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر وبالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة لعام ٢٠٠٥ كان طريقة فعالة لإنعاش الالتزام بالقضاء على الفقر المدقع. بيد أنه ينبغي فعل المزيد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تأخذ الشراكة العالمية من أجل التنمية مداها الأقصى، كما ينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ المتعلق بمتابعة النتائج الإنمائية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومن الضروري معالجة الاختلال في الاقتصاد العالمي، كما أنه من الضروري زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية من أجل التنمية والمضي في التخفيف من أعباء ديونها الخارجية؛ كما ينبغي تعزيز التجارة المنصفة في منتجات التصدير ووصولها إلى الأسواق.

٣٨ - وأضاف قائلا إن التعاون الاقتصادي هام لسد الثغرة الإنمائية القائمة بين البلدان الأعضاء. وفي هذا الشأن، لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا سياسات لصالح الفقراء ولصالح النمو ولصالح العمالة سعيا إلى تحقيق إعلان جاكرتا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ، كما لديها

مجموعة من التدابير، بما فيها مبادرة للتكامل، وبرنامج عمل فينتيان، وإطار خطة العمل للتنمية الريفية والقضاء على الفقر، (٢٠٠٤-٢٠١٠)، التي تعمل من خلالها مع منظمات مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أنها تدعو إلى التعاون بين بلدان الجنوب ووضع ترتيبات ثلاثية مع الشركاء في التنمية، وتعزيز تمويل المشاريع الصغيرة كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، تقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتحديد العناصر الرئيسية للاتفاق الإنمائي للألفية من أجل التعاون المشترك بين القطاعات في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

٣٩ - وتقوم الرابطة بإنشاء شبكة للنقل والاتصال مع إيلاء اعتبار خاص لبلدها العضو غير الساحلي، كي يتسنى مساعدة هذا البلد على تحسين قدرته التنافسية في تجارة الرابطة وفي التجارة الأقاليمية والتعاون الاقتصادي.

٤٠ - **السيد سنوسي** (تونس): قال إن الفقر والجوع هما فعلا في ازدياد، رغم اقتراب عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر من نهايته. فالكثير من البلدان النامية لا تزال عاجزة عن تحسين أحوالها الاجتماعية - والاقتصادية أو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بأفريقيا بوجه خاص، فقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إلى إنشاء ''هيكل جديد للمعونة'' تُضاعَف بموجبه المعونة المقدمة إلى أفريقيا لإعطاء القارة ''دفعة كبيرة'' لتحقيق الأهداف.

٤١ - ولا يمكن الفوز في الكفاح ضد الفقر ما لم تكن هناك شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية. وهذا سيتطلب التعاون وتقديم الدعم لنظام التجارة المتعددة الأطراف، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون الخارجية التي يمكن تحملها، ونقل التكنولوجيا، واشتراك البلدان النامية بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية. كما ينبغي للشراكة العالمية من أجل التنمية أن تعزز عقلية التضامن وروح المشاركة. فبعد ١٠ سنوات، ما برح الفقر والجوع عقبة أمام التنمية وتهديدا للأمن. والأمل معقود على تحقيق المزيد من النتائج الملموسة خلال العقد الثاني من الزمان.

٤٢ - **السيد راغابان** (الهند): قال إن الفقر المستمر هو ناتج فرعي لتحرير التجارة وسياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ وإنه لا بد من إصلاح النظم التجارية والمالية الدولية كي يتسنى لها تقديم الدعم البنّاء للجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الفقر. وأردف قائلا إن الهند من ناحيتها تعزز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق توسيع الحسابات الائتمانية البالغة التساهل المقدمة لغرب أفريقيا، وإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتوفير وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواقها معفاة من الرسوم.

٤٣ - وأضاف قائلا إن العالم المتقدم عليه التزام بتقديم الموارد المالية وكذلك الدعم لبناء القدرات البشرية والمؤسسية. فمراعاة التسلسل، ومصادر التمويل المبتكرة والمعاملة الخاصة والتفضيلية هي أمور هامة. ولتجنب خطر إلغاء التصنيع، تحتاج البلدان النامية ذاتها إلى الاحتفاظ بالمرونة وبمجال لوضع السياسات، فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية.

٤٤ - وقد وضعت الهند استراتيجية وطنية للتعجيل بالنمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة بالنسبة للفقراء، وذلك من خلال برامج محددة تستهدف القضاء على الفقر. وكان أن انخفض مستوى الفقر بحوالي ١٢ في المائة منذ عام ١٩٨٧ ومن المتوقع أن تساعد هذه البرامج الهند على الوفاء بالتزامها بخفض نسبة الفقر بمقدار ٥ في المائة أخرى حتى عام ٢٠٠٧ وبمقدار ١٥ في المائة حتى عام ٢٠١٥.

٤٥ - وأعرب عن ترحيب الهند بالزخم المتولد عن السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥ باتجاه إيجاد بيئة تمكّن

من استغلال الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة كوسائل للقضاء على الفقر. والخطوة التالية هي معالجة مسألة تمويل نُظُم بناء القدرات وغيرها من نُظُم الدعم كي يتسنى إنشاء مؤسسات للائتمانات الصغيرة ولتمويل المشاريع الصغيرة في البلدان النامية التي لا توجد فيها هذه المؤسسات بعد.

٤٦ - **السيد دونغ هوا نام** (فييت نام): أعرب عن موافقة وفده على كثير من النقاط الواردة في تقرير الأمين العام عن القضاء على الفقر والمسائل الإنمائية الأخرى، ولا سيما التوصيات المتعلقة بتنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - وأضاف قائلا إنه رغم إحراز بعض البلدان تقدما في تحقيق تلك الأهداف، فإنه لن يكون في وسع الكثير من البلدان النامية تحقيق تلك الأهداف. فالبلدان النامية تحتاج إلى مساعدة من أجل تحسين قدراتها التصديرية، وتحسين وصولها إلى الأسواق المالية وأسواق التكنولوجيا المتقدمة، وزيادة مشاركتها في آليات التعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة منظمة التجارة العالمية. وأعرب عن ترحيب فييت نام بالتزام بلدان الاتحاد الأوروبي جماعيا بتقديم ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية واتفاق مجموعة الثمانية على إلغاء جميع الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، المؤهلة لذلك.

٤٨ - وحتى عام ٢٠٠٤، كانت فييت نام قد خفضت من معدل الفقر في عام ١٩٩٣ بمقدار ثلاثة أخماس، فحققت بذلك هدف الحد من الفقر بمقدار النصف قبل الموعد المحدد لذلك بعشر سنوات. كما نجحت فييت نام في القضاء على الأمية وتوفير التعليم الأساسي للجميع. وقد تم تحقيق هذه الإنجازات الهامة بفضل الدعم القيّم المقدم من منظمات الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والأفراد الأجانب. وأعرب أخيرا عن تطلع فييت نام إلى استمرار هؤلاء في تقديم دعمهم ومساعدتهم في المستقبل.

٤٩ - **السيد خضري** (بنغلاديش): قال إن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة ٢٠٠٥، قد ساعد على زيادة الوعي العالمي لمسألة الائتمانات الصغيرة كوسيلة هامة في الكفاح ضد الفقر. وأردف قائلا إن برامج تمويل المشاريع الصغيرة قد انتشرت في جميع أرجاء العالم خلال العقدين المنصرمين من الزمان وأن مؤتمر القمة العالمي للائتمانات الصغيرة ٢٠٠٦ يزمع الشروع في حملة جديدة لضمان تلقي ١٧٥ مليون أسرة من أفقر الأسر في العالم قروضا ائتمانية من أجل العمالة الذاتية وغيرها من خدمات الأعمال التجارية حتى نهاية عام ٢٠١٥.

٥٠ - وقد ساهم تمويل المشاريع الصغيرة في إيجاد الأرصدة، وتوليد العمالة، والأمن الاقتصادي، وتمكين الفقراء، ولا سيما النساء منهم. وبالانتباه الواعي للنهج الجنساني الاستراتيجي، في مقدور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تمكين النساء من أن تصبحن قادرات اجتماعيا وسياسيا من خلال الاكتفاء الذاتي ماليا. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة قد أصبحت منهمكة باطراد في بناء السلام في أجزاء العالم التي مزقتها الصراعات، يمكن للقروض الائتمانية الصغيرة أيضا أن تؤدي دورا هاما في الحفاظ على السلام.

٥١ - وكان من شأن التقدم الاجتماعي - الاقتصادي السريع أن وضع بنغلاديش في الفئة المتوسطة من الرقم القياسي للتنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واختتم كلامه قائلا إن القروض الائتمانية الصغيرة أدت دورا هاما في إنجازات البلد الإنمائية، فقد وجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن ٤٠ في المائة من مقدار الحد من الفقر في بنغلاديش يعزى مباشرة إلى القروض الائتمانية الصغيرة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.